الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
7632.57
بتغير قدره
- 75.09
0.97 %

استقرار سعر صرف الدولار أمام الدينار عند مستوى 0,283 دينار

كونا: استقر سعر صرف الدولار أمام الدينار عند مستوى 0,283 دينار بينما انخفض سعر صرف اليورو مقابل الدينار ليسجل 0,378 دينار مقارنة بأسعار صرف يوم امس الاول.
وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الالكتروني إن سعر صرف الجنيه الاسترليني ارتفع ليسجل 0,441 دينار في حين استقر سعر صرف الين الياباني على ما هو عليه دون تغيير عند مستوى 0,003 دينار في حين انخفض سعر صرف الفرنك السويسري الى مستوى 0,307 دينار.

65,6 مليون دينار خسائر الشركة عن السنة المالية 2010

الريس: توقعات بإنجاز «الخليج القابضة» لخطة جدولة الديون مع نهاية 2014

أكد رئيس مجلس ادارة شركة الخليج القابضة هشام الريس ان الشركة مرت بصعوبات وتحديات كبيرة خلال الأعوام المنصرمة الماضية، مشيرا الى ان الشركة تعمل في أنشطة التطوير العقاري وبالتالي فان الأزمة المالية والركود الاقتصادي اثر وبشدة على معظم أنشطتها والتي ساهمت بشكل كبير جدا في انحسار السيولة من خلال ندرة وصعوبة اتمام عمليات البيع لمكونات المشاريع العقارية، وهذا ما زاد من حجم الضغط على عاتق الشركة اذ نتج عنه تأخر تنفيذ المشاريع المقررة وفق الجدول الزمني المرسوم سلفا.

وبين الريس خلال اجتماع الجمعية العمومية العادية الذي عقد أمس، بنسبة حضور بلغت 55٪ انه وعلى الرغم من تلك الصعوبات فان الشركة قد عملت على وضع خطط بديلة لتلافي تبعات الأزمة الاقتصادية والظروف الاقتصادية والسياسية الأخرى التي مرت بها مملكة البحرين ومعاودة تنفيذ المشروعات وفق استراتيجية جديدة مرسومة لذلك، حيث لاحظت الشركة وجود دلائل تشير الى بداية تعافي اقتصاد المملكة وهذا ما أكدته توقعات مجلس التنمية الاقتصادي في البحرين.

وقال ان مجلس الادارة يبذل مجهودا كبيرا من أجل انجاح عمل الشركة، لافتا الى ان المجلس يعمل حاليا على اعادة هيكلة بعض الاصول وجدولة باقي الديون.

وأضاف ان الشركة اذا انتهت من اعادة الهيكلة سيكون العائد جيدا، متوقعا انتهاء جدولة الديون في نهاية 2014.

وأعرب الريس عن أمله بأن يكون هناك اتفاق مبدئي مع ممولي الشركة وحملة الصكوك للوصول الى خطة اعادة الهيكلة.

وأوضح ان الشركة قامت خلال الفترة الماضية بتعيين فريق عمل جديد، وذلك لاستكمال تنفيذ مشاريع الشركة وبالخصوص مشروع الفيلامار الواقع في مرفأ البحرين المالي، اذ يعتبر المشروع متعدد الاستخدامات اذ يقع على مساحة وقدرها 36 الف متر مربع والمكون من ثلاثة أبراج وقلل ومجمع ومحلات تجارية، مشيرا الى انه تم اكمال هيكل المشروع والانتهاء من المرحلة الأولى بنسبة 50٪ من عملية وضع الزجاج الخارجي في مطلع 2011، الا انه تم التوقف عن العمل تدريجيا وذلك بسبب مشاكل في السيولة.

وأشار الى ان الشركة قامت بمراجعة كافة مراحل المشروع وفق المستجدات الاقتصادية، حيث قام فريق العمل بالاستعانة باحدى الشركات العالمية المتخصصة وهي شركة ميس الاستشارية البريطانية لادارة المشاريع، اذ أسندت الى هذه الشركة مهمة اعداد دراسة مفصلة تشمل كافة الجوانب القانونية والمالية والتقنية وسير العمل في المشروع، حيث ان هذه الدراسة ستعزز من مصداقية المشروع عند السعي للحصول على تمويلات اضافية من المصارف والمستثمرين.

وقال الريس انه وبناء على ما بينته شركة «ميس» في الدراسة فقد تم وضع استراتيجية لزيادة معدل التمويل عما هو مقترح في الدراسة الأولية للمشروع، وهذه الاستراتيجية ترتكز على تحديد ثلاثة مصادر للتمويل حيث يتم العمل حاليا على تحقيقها، وتتمثل في تمويل المشروع عن طريق طرح أسهم أولية للمساهمين، او الحصول على تمويل مالي متوسط المخاطر او ما يعرف بتمويل الميزانين، ويستهدف المؤسسات العاملة في مملكة البحرين، او الحصول على تمويل استثماري ويستهدف المستثمرين الذين ابدوا رغبتهم خلال الأشهر الماضية في تمويل المشروع سواء كانوا من داخل البحرين او خارجها.

وأضاف الريس ان الشركة واصلت أيضا اجتماعاتها مع العديد من الجهات الحكومية وشبه الحكومية في مملكة البحرين اذ تم توضيح أهمية مشروع الفيلامار وموقعة الاستراتيجي وبيان المميزات التي سيعود بها المشروع على الاقتصاد المحلي، مؤكدا ان هذه الجهات أبدت دعمها للمشروع وحرصها على تذييل كافة الصعوبات التي قد تواجهه، مشيرا الى ان فريق العمل يعكف حاليا على الحصول على موافقة الممولين الرئيسيين على مقترح يضمن استمرار المشروع بدعم من مستثمر استراتيجي والمقاول الرئيسي للمشروع.

وعن مشروع العرين داون تاوين الذي يقع في منطقة الصخير، قال الريس ان غرفة البحرين لتسوية المنازعات أصدرت حكما تطلب فيه كلا من شركة العرين المملوكة لـ«الخليج القابضة» بنسبة 100٪ وشركة ضاحية العرين العقارية، وشركة ديار البحرين العقارية لتسوية مبلغ وقدره 29,6 مليون دينار، مع فائدة قدرها 3٪، تضامنا مع شركة ديار البحرين لشركة بوليفارد العرين للتطوير العقاري المحدودة، مشيرا الى ان مجلس الادارة يسعى مع مجلس ادارة المصرف العربي «مدير الاستثمار» للوصول الى تسوية ودية بين جميع الأطراف لغلق الملف نهائيا، فيما قامت الخليج القابضة برفع قضية مقابلة في غرفة المنازعات لطلب مصروفات تقدر 15 مليون دينار بحريني، وذلك ليتم استردادها من شركة البوليفارد.

وبالنسبة لمشروع قيلا رويال والواقع في مدينة طنجة في المغرب بين الريس ان المشروع يتمثل في 400 الف متر مربع تقع على الساحل الشمالي للمغرب، والى الآن تم سداد 50٪ من قيمة الأراضي الاجمالية، وقد تم اتخاذ الخطوات لتصحيح الأمور العالقة والخطط المستقبلية وأهمها تم التوصل الى تسوية مع البائع بشأن مستحقات غير مسددة، وتم تمديد اتفاق الاستثمار السياحي لمدة خمس سنوات أخرى، وبموجب ذلك الاتفاق تم وضع سندات وأوراق ملكية الأراضي لدى الحكومية المغربية حتى يتم بدء العمل في المشروع.

وأكد الريس ان مجلس الادارة لديه الثقة الكبيرة بأن الشركة لديها القدرة على الاستمرارية في الاعتماد على بيع المشاريع العقارية او جزء منها، وجمع رأسمال اضافي من مساهمي الشركة والتوصل الى تسوية ودية فيما يتعلق بالحكم الصادر من غرفة البحرين لتسوية المنازعات، وكذلك التوصل الى اتفاق مع حاملي صكوك «مصرف الراجحي» حول اعادة هيكلة شروط وأحكام اتفاقية صكوك المشاريع لمشروع الفيلامار.

وبالنسبة لنتائج الشركة للسنة المالية المنتهية في ديسمبر 2010 حيث حققت الشركة خسائر بقيمة 65,6 مليون دينار مقارنة بـ 2009 حيث حققت الشركة أرباحا بقيمة 4,1 ملايين دينار، كما كان مجموع موجودات الشركة لعام 2010 مبلغ 132,03 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من 2009 حيث كانت الموجودات 194,7 مليون دينار. وقد تم الاعتراض والتحفظ من قبل المساهمين و«التجارة» على جميع البنود ومن اهمها التقرير الاداري والمالي.

● عبدالرحمن خالد

الريس متحدثا خلال الجمعية العمومية للشركة (قاسم باشا)

تعيين فريق عمل جديد لاستكمال تنفيذ مشاريع الشركة في مقدمتها مشروع الفيلامار في مرفأ البحرين المالي

«بيان»: خسائر مؤشرات البورصة إثر الضغوط البيعية التي طالت العديد من الأسهم خلال أغسطس

ذكرت شركة بيان للاستثمار في تقريرها الشهري عن أداء سوق الكويت للأوراق المالية ان مؤشرات السوق تكبدت خسائر كبيرة في شهر أغسطس تسببت في تآكل بعض مكاسبها السنوية، وخاصة المؤشر السعري الذي كانت خسائره هي الأكبر بالمقارنة مع نظيريه الوزني وكويت 15، حيث جاء ذلك إثر الضغوط البيعية التي شهدها السوق في أغلب فترات الشهر، لاسيما في الأسبوع الأخير منه، والذي شهد تعرض السوق لخسائر عنيفة بالتزامن مع التراجعات التي منيت بها معظم أسواق الأسهم العالمية والإقليمية على وقع الأنباء التي تواردت عن احتمال وقوع حرب على سورية.

فقد طالت عمليات البيع العديد من الأسهم التي تم تداولها خلال الشهر، سواء القيادية منها أو الصغيرة، وعليه تكبد مؤشر السوق السعري خسارة شهرية نسبتها 5,42٪، فيما تراجع المؤشر الوزني في نهاية أغسطس بنسبة 2,26٪، وأنهى مؤشر كويت 15 تداولات الشهر مسجلا انخفاضا نسبته 1,65٪. وأضاف التقرير: لم تكن الأحداث الخارجية هي المؤثر الوحيد على السوق خلال الشهر الماضي، إذ شهد أغسطس بعض الأحداث الداخلية التي أثرت على أدائه وإن بشكل غير مباشر، أهمها تشكيل الحكومة الجديدة وانعقاد أولى جلسات مجلس الأمة الذي تم انتخابه في أواخر شهر يوليو، وسط آمال الكثير أن يتعاون كل منهما على دفع عجلة التنمية المتوقفة في البلاد منذ فترة، بما يساهم في تحسين الوضع الاقتصادي المحلي الذي يعاني من الكثير من المشكلات.

من جهة أخرى، أصدرت مجلة «الإيكونوميست» عددها لشهر أغسطس متضمنا تحليلا اقتصاديا أشارت فيه إلى أن التوقعات الخاصة باستمرار الطلب على النفط تعتبر خاطئة، مؤكدة أن الطلب على هذه السلعة سيتضاءل حجمه مستقبلا، خاصة أنه وصل إلى حد الذروة، مضيفة أنه بعد اكتشاف مصادر بديلة للطاقة ارتفع احتياطي الغاز في العالم من 50 إلى 200 عام، لاسيما أن هذا الغاز أصبح يتم استخدامه كوقود لوسائل النقل، ومن المتوقع أن يتم استخدامه أيضا في غير ذلك كالمصانع وأنظمة التدفئة، مما سيعمل على تخفيض استهلاك النفط ببضعة ملايين برميل يوميا بحلول عام 2020.

وأضافت المجلة أن من العوامل الأخرى التي ستؤثر على انخفاض الطلب على النفط مستقبلا، التغير والتطور المستمر في تكنولوجيا وتصاميم محركات وسائل النقل، والتي أصبحت تهدد الاستمرار في الاعتماد على النفط، خاصة أن الكثير من الدول باتت تتبنى سياسات تعتمد على معايير صارمة لخفض استخدامات الوقود. ولفت التقرير الى انه على صعيد أداء السوق خلال شهر أغسطس، فقد سجلت مؤشراته الثلاثة تراجعات واضحة إثر الضغوط البيعية التي شهدها السوق في أغلب الجلسات، والتي تركزت على العديد من الأسهم ولاسيما الأسهم الصغيرة، خاصة في الأسبوع الأخير من الشهر والذي شهد موجة بيع عنيفة أدت إلى انخفاض المؤشر السعري دون مستوى 8 آلاف نقطة، مسجلا في إحدى الجلسات أكبر تراجع يومي منذ عام 2009.

وأشار التقرير الى ان التراجع الذي سجلته مؤشرات السوق الثلاثة في شهر أغسطس ترافق مع استمرار مستويات التداول في الانخفاض الملحوظ، وخاصة قيمة التداول، والتي سجلت في جلسة يوم 6 أغسطس أدنى مستوياتها منذ بداية العام، حيث بلغت حينها 14,54 مليون دينار. ويأتي ذلك في ظل استمرار حضور بعض العوامل السلبية، أبرزها عدم وجود محفزات حقيقية تدعم الاتجاه الشرائي في السوق، إضافة إلى ضعف الأداء التشغيلي للشركات المدرجة نتيجة الأوضاع السلبية التي يعيشها الاقتصاد المحلي. وبيّن التقرير انه كان تأخر العديد من الشركات المدرجة في الإعلان عن نتائجها لفترة النصف الأول من العام الحالي أحد عوامل الضغط التي أثرت على نشاط السوق خاصة في النصف الأول من الشهر، نتيجة لتخوف المتداولين من تعرض بعض الشركات إلى الإيقاف بسبب تجاوزها للمهلة القانونية الممنوحة للإعلان عن تلك النتائج، وقد أدى ذلك إلى سيادة الحذر والترقب، مما أثر بشكل واضح على نشاط التداول في السوق. ولفت التقرير الى انه مع نهاية الشهر الماضي أقفل المؤشر السعري مع نهاية أغسطس عند مستوى 7,632,57 نقطة، مسجلا تراجعا نسبته 5,42٪ عن مستوى إغلاقه في يوليو، فيما سجل المؤشر الوزني انخفاضا نسبته 2,26٪ بعد أن أغلق عند مستوى 451,37 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1,049,64 نقطة، مسجلا خسارة بنسبة بلغت 1,65٪. وعلى صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الشهر الماضي تراجعت نسبة مكاسب المؤشر السعري عن مستوى إغلاقه في نهاية العام الماضي إلى 28,62٪، بينما بلغت نسبة مكاسب المؤشر الوزني منذ بداية العام الحالي 8,07٪. في حين وصلت نسبة نمو مؤشر كويت 15 إلى 4,02٪، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية العام 2012.

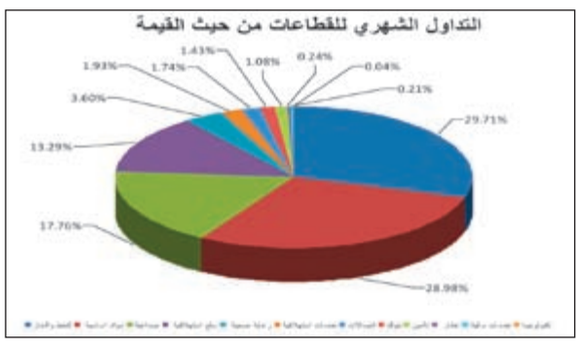

«الاستثمارات الوطنية»: البورصة تعاطت سلبياً بشكل مبالغ بشأن الأزمات السياسية

ذكر تقرير شهري صادر عن شركة الاستثمارات الوطنية عن اداء البورصة ان سوق الكويت للاوراق المالية انهى تعاملاته لشهر اغسطس على تراجع في أداء مؤشراته وذلك في قياسه مع اقفال شهر يوليو حيث تكبدت المؤشرات العامة (السعري ـ الوزني – NIC50 – كويت15) خسائر بنسب بلغت 5,4٪ و2,3٪ و2,5٪ و1,7٪ على التوالي، وكذلك الحال بالنسبة لأداء المتغيرات العامة (المعدل اليومي للقيمة المتداولة ـ الكمية المتداولة – عدد الصفقات) والتي جاءت حصيلتها سلبية حيث تراجعت بنسب بلغت 21,1٪ و24,0٪ و15,4٪ على التوالي، هذا، وبلغ المتوسط اليومي للقيمة المتداولة 24,7 مليون د.ك خلال الشهر مقارنة مع 31,3 مليون دينار لشهر يوليو من عام 2013. واضاف التقرير انه انقسمت تعاملات شهر اغسطس التي شهدنا من خلالها تسجيل مؤشر السوق العام لتراجعات حادة الى قسمين حيث كان راكدا ويميل الى الاستقرار في القسم الاول منه وذلك رغما عن التذبذب الذي شهدناه اثناء فترة التداولات ما بين صعود ونزول والتي لا يرجع امرها الى حركة جني الارباح او اشتداد العملية المضاربية وانما لتراجع القيمة المتداولة التي انحسرت بشكل لافت ليبلغ معدلها ادنى مستوى لها خلال العام بقيمة 14 مليون دينار اول الشهر وهي انعكاس لتوقيت خاص بدخول السوق في عطلة العيد ومروره بالعطلة الصيفية والتي نشهد بها تاريخيا نوعا كهذا من التعاملات، والملاحظ هو انه وفي خضم ذلك الركود كان اداء المؤشر الوزني ايجابيا خلال ذات الفترة وهو ما يعكس حالة التحسن التي تشهدها شريحة محددة من السلع القيادية تمثلت في تحقيق نمو ممتاز في ارباحها لفترة الربع الثاني وهو ما كان انعكاس ايجابي على تقليص الفجوة في الاداء الحالي بين المؤشر السعري والوزني مما كان عليه في اواخر شهر مايو الماضي.

واشار التقرير الى انه يحسب للسوق محافظته على مستوى فوق حاجز 8,100 نقطة حتى آخر اسبوع من تداول الشهر وهي مؤشرات جيدة اذ تحققت في وقت انحسار للتحركات المضاربية السلبية ووسط تحقيق ارتفاعات سعرية بهدوء لبعض السلع متوسطة الحجم حتى جاء الاسبوع الأخير من الشهر والذي تراجع فيه السوق خلال منتصف الاسبوع بنسبة تعد الاكبر بتاريخه والتي بلغت قرابة 3,0٪ على اثر ارهاصات عملية عسكرية في سورية وما صاحبها من مخاوف جيوساسية القت بظلالها على جميع اسواق الاسهم بالعالم سلبيا وهو امر له ما يبرره خلال الفترة الوجيزة الا ان المبالغة في التعاطي مع المخاطر الناتجة عن هذا التطور السياسي لاشك ان له آثاره السلبية على اداء السوق ومؤسسته وهو الامر الذي شهدناه في اليوم الاخير من تداول الشهر فبالرغم من تعافي اسواق مالية لها انكشاف سياسي وجغرافي اكبر لم يستطع السوق من عكس مساره وهو امر يفسر انحسار التداول المؤسسي لصالح المتداول الفرد من ضمن خصائص تعاملات السوق الا انه وباعتقادنا فإن تلك المبالغة في التعاطي السلبي بشأن توقعات اداء السوق سوف يكون له ردة فعل عكسية مماثلة وقت حسم طريقة التعاطي مع هذه الأزمة السياسية ايا كانت سواء بحسمها او تأجيلها اذ اقفل المؤشر العام بنهاية الشهر عند مستوى 7,632 متراجعا بنسبة 6,1٪ خلال اسبوعه الاخير.

واشار التقرير الى انه بنهاية تداول شهر أغسطس 2013 بلغت القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة بالسوق الرسمي 30,462,9 مليون دينار بانخفاض قدره 721,7 مليون دينار وما نسبته 2,3٪ مقارنة مع شهر يوليو 2013 والبالغة 31,184,6 مليون دينار، وارتفاع قدره 1,592,7 نقطة وما نسبته 5,5٪ عن نهاية عام 2012.

وبين التقرير انه خلال تداولات شهر أغسطس 2013 انخفض مؤشر المعدل اليومي لكمية الاسهم المتداولة وعدد الصفقات وقيمتها بنسبة 24,0٪ و15,4٪ و21,1٪ على التوالي ومن أصل 195 شركة مدرجة بالسوق الرسمي تم تداول أسهم 179 شركة بنسبة 91,8٪ من إجمالي أسهم الشركات المدرجة بالسوق وارتفعت أسعار أسهم 36 شركة بنسبة 20,1٪ من إجمالي أسهم الشركات المتداولة بالسوق، فيما انخفضت أسعار أسهم 134 شركة بنسبة 74,9٪ من إجمالي أسهم الشركات المتداولة بالسوق .

لندن المقصد المفضل للأجانب

مستثمرو الشرق الأوسط وأميركا يقودون العقار الأوروبي

العربية.نت: يعد المستثمرون من الشرق الأوسط وأميركا الشمالية المحرك الرئيس لزيادة النشاط في سوق العقارات التجارية الأوروبية، ويمثل المشترون من خارج المنطقة الآن أكثر من ربع إجمالي المعاملات في النصف الأول من عام 2013، وفقا لأحدث تقرير من شركة الاستشارات العقارية العالمية سي بي آر إي. وشهدت السوق الأوروبية زيادة في النشاط الاستثماري من المشترين من الشرق الأوسط، شكلت 9٪ من إجمالي السوق و21٪ من المعاملات عبر الحدود في النصف الأول من 2013، بحسب «الخليج» الإماراتية.

وأظهرت معاملات المشترين من الشرق الأوسط انحيازا قويا نحو لندن (ما يقرب من 50٪ من المجموع) والمكاتب، وإن كانت هناك عدة محال تجزئة كبيرة من بين المشتريات التي تمت.

وقال العضو المنتدب في سي بي آر إي الشرق الأوسط نيكولاس ماكلين: «لاتزال لندن المقصد المفضل للمستثمرين الأجانب بسبب إمكانات النمو القوية ومكانتها كمركز مالي عالمي، إلى جانب بيئتها السياسية المستقرة ونظامها القانوني الشفاف، وهو ما يشكل نقطة جذب رئيسة للمشترين الدوليين والإقليميين على حد سواء».

واستمر المشترون من أميركا الشمالية في الاستحواذ على حصص متزايدة من السوق بلغت الآن 13٪ من إجمالي السوق و24٪ من المعاملات عبر الحدود في النصف الأول من 2013.

ويمكن لذلك أن يؤثر بشكل كبير في ديناميات سوق العقارات لكون المستثمرين من الولايات المتحدة ـ الذين يشكلون الأغلبية العظمى من النشاط ـ يسعون عادة إلى تنويع محافظهم الاستثمارية.

وواصل إجمالي القيمة الحقيقية للنشاط الاستثماري العقاري التجاري في أوروبا بالنمو في الربع الثاني من 2013 مرتفعا عن مجموع الربع الأول بمعدل 6٪، كما يمثل المجموع الذي بلغ 6,32 مليارات يورو زيادة بنسبة 22٪ عن الربع نفسه من العام الماضي، وهو أعلى مجموع للربع الثاني منذ 2007.

وكان هناك تغيير كبير في مصادر الاستثمار العقاري العابر للحدود، مع تمثيل الاستثمار الآتي من البلدان الأوروبية الأخرى لـ 16٪ فقط من المعاملات في النصف الأول من 2013، التي كانت ثابتة عند نحو 20٪ خلال 2011 و2012.

وشهد النصف الأول من 2013، كما كبيرا من المعاملات كبيرة الحجم، مع كون قيمة 134 منها فوق 100 مليون يورو، لتمثل 47٪ من قيمة التداول الإجمالية للسوق، وهي سمة تدل على انتعاش السوق، حيث إن مجموع النشاط الاستثماري زاد وكذلك نسبة المعاملات الكبيرة التي تتعدى قيمتها 100 مليون يورو.

إقبال عربي كبير على الاستثمار في لندن